



التنمية

المحاسبة

تخفيض الفقر

التنمية المستدامة

الشفافية

الاهداف الإنمائية للألفية

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد

المساواة بين الجنسين

حكم القانون

حقوق الإنسان

الرقابة

النزاهة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

5. على الصعيد الخارجي، سيعمل البرنامج العالمي على بناء وتعزيز الشراكات مع الوكالات والمؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفساد. تشير مذكرة التفاهم المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو بمثابة الذراع التنسيقي لمنظمة الأمم المتحدة وأن له حضوراً أوسع على المستوى القطري لتعزيز التنمية البشرية، في حين يؤدي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دوراً يتسم بالطابع القانوني وبالتركيز على المساعدة الفنية ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. نظراً إلى هذا التكامل، تسعى مذكرة التفاهم إلى تعزيز الثبات والتماسك والجودة في تقديم التعاون الفني في مجال مكافحة الفساد إلى الدول الأعضاء وذلك استجابة للأولويات الوطنية. تتيح المذكرة أيضاً إمكانية التعاون على المستويين الإقليمي والوطني اعتماداً على أولويات القطر/ المنطقة المعنية. ويتوافق ذلك مع برامج "الأمم المتحدة الواحدة" التجريبية التي تشجع هيئات الأمم المتحدة على تطوير وتنفيذ برامج مشتركة على المستوى القطري. وبالفعل، فقد شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مهمات استكشاف وأعمال تدريب مشتركة في مجال مكافحة الفساد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كما يشكل البرنامج جزءاً من المشاريع التجريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالتنوع بين أنشطة المانحين بما في ذلك إجراء تقييمات مشتركة لأنشطة مكافحة الفساد على المستوى القطري.

6. من خلال البرنامج العالمي، سيقوم مجال الخدمة الخاص بمكافحة الفساد لفريق الحكم الديمقراطي في مكتب السياسة الإنمائية بالتركيز في الوقت الحاضر على تنمية القدرات الداخلية للمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية تقديم مساعدة فنية ذات جودة عالية في مجال مكافحة الفساد كالتدريب وتقديم الأدوات المعرفية التي تتيح التعبير بوضوح عن سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديم الإرشاد بشأن تطبيق الصلاحيات الممنوحة للبرنامج فيما يتعلق بالتصدي للفساد في إطار المبادئ والمعايير التي جاءت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

لمزيد من المعلومات حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكافحة الفساد يرجى الرجوع إلى الروابط السريعة التالية:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحكم الديمقراطي، إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد:

(<http://www.undp.org/governance/sl-par.htm>)

مركز بانكوك الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادي: (<http://regionalcentrebangkok.undp.or.th/practices/governance/par-ac/>)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد في أوروبا ورابطة الدول المستقلة:

(<http://europeandcis.undp.org/governance/parac>)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (<http://www.undp-pogar.org>)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

فريق الحكم الديمقراطي

مكتب السياسة الإنمائية

٣٠٤ شارع ٤٥ شرقي، غرفة FF-١٠١٢، نيويورك، نيويورك ١٠٠١٧

هاتف: 906-5043 (212)؛ 906-6633 (212)؛ فاكس: 906-6471 (212)

www.undp.org/governance

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشركاء الوطنيين في مجال مكافحة الفساد

- تقديم خدمات استشارية للسياسات والبرامج الخاصة بمكافحة الفساد بما في ذلك دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- تنسيق مبادرات مكافحة الفساد على المستويات الوطنية.
- تعزيز الدور الرقابي للإعلام والمجتمع المدني.
- تطوير منتجات معرفية في مجال مكافحة الفساد.
- دعم أدوات تشخيص/ قياس مكافحة الفساد المملوكة وطنياً (nationally owned).

البرنامج العالمي لمكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يهدف الاستجابة للطلب المتزايد على التعاون الفني في مجال مكافحة الفساد، والآتي من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنظراء الوطنيين، قام فريق الحكم الديمقراطي (DGG) في مكتب السياسة الإنمائية (BDP) بإعداد برنامج عالمي متخصص تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان: "البرنامج المواضيعي العالمي لمكافحة الفساد من أجل فعالية التنمية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١" (PACDE)، وهو برنامج يرمي إلى زيادة قدرة الدولة/ المؤسسات على المشاركة بصورة أكثر فعالية في الحد من الفساد بغية تحسين الحكم وإدامة التنمية.

1. يركز البرنامج العالمي على مجالي الطلب (بما في ذلك المشاركة الشاملة للجميع، مثل تعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني) والعرض فيما يتعلق بالحوكمة (التغييرات المنتظمة طويلة الأمد في المؤسسات العامة) بالإضافة إلى إدخال مكافحة الفساد في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالية، وهو ما يمثل قيمة مضافة وميزة مقارنة رئيسية بالنسبة للبرنامج مقارنة بعمل الوكالات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال.
2. يدعم البرنامج العالمي أهداف وغايات الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١١، وخاصة "مجال النتيجة الرئيسية ٢-٣" من الخطة التي تهدف إلى دعم الشركاء الوطنيين لتنفيذ ممارسات الحكم الديمقراطي المستندة إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد.
3. يركز البرنامج العالمي على الشراكات الداخلية والخارجية الفعالة.
4. على الصعيد الداخلي، سيعمل البرنامج العالمي مع المكاتب والمراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الموارد والشراكات الإستراتيجية (BRSP) ومكتب منع الأزمات والانتعاش منها (BCPR) بالإضافة إلى مختلف مجالات خدمات فريق الحكم الديمقراطي كالانتخابات والإعلام والحوكمة الإلكترونية وحقوق الإنسان والعدالة والحكم المحلي وإدارة المعرفة وتعزيز دور البرلمان وإصلاحات الإدارة العامة وأعمال مركز أوسلو للحكم (OGC) في مجال تقييم الحوكمة.



«يقوض الفساد الديمقراطية وحكم القانون. ويقود إلى انتهاك حقوق الإنسان، ويضعف ثقة الشعب في الحكومة. حتى أنه قد يؤدي للموت -- على سبيل المثال، عندما يسمح المسؤولون الفاسدون بالعبث بالأدوية أو عندما يتلقون رشاوى لتسهيل تنفيذ أعمال إرهابية».

-بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته بمناسبة إطلاق «مبادرة استرداد الأموال المسروقة» (STAR) في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكافحة الفساد: خلفية تاريخية

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مزوداً رئيسياً للتعاون الفني في مجال مكافحة الفساد، وهو مجال من مجالات الخدمة الرئيسية التي يقدمها البرنامج في حقل الممارسة الخاص بالحكم الديمقراطي. فعلى سبيل المثال، وخلال فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، كان هناك ١١٣ برنامجاً فاعلاً لمكافحة الفساد في ٥١ دولة، ذو صلة بالأطر المؤسسية والقانونية والسياسية التي تم انشاؤها من أجل تعزيز وتحسين مستوى المساءلة والشفافية والنزاهة. إن التواجد الفعلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من ١٣٥ دولة يتعزز بوجود مجتمع نشط للممارسين المتخصصين في مكافحة الفساد وشبكة معرفية تسهل نقل المعرفة والممارسات العالمية الفضلى إلى المستوى القطري.

يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً فاعلاً في مجال مكافحة الفساد منذ سنوات طويلة. فقد ركز الجيل الأول من أعمال البرنامج في هذا المجال على برامج المساءلة والشفافية والنزاهة (ATI) والتي لا زال يُستند إليها عدد من الأنشطة. وفي عام ١٩٩٩ أصدر البرنامج كتيبته المعروف «محرارة الفساد لتحسين الحوكمة» وهو من المنتجات الرائدة في مجال مكافحة الفساد والتنمية، والذي ما زال قائماً بمضامينه حتى يومنا هذا.

لكن الجديد في الأمر هو تتابع التطورات في المعايير والمقاييس الخاصة بمكافحة الفساد منذ تسعينات القرن الماضي، مما دفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إعادة تركيز طاقاته وأولوياته في عملية مكافحة الفساد ضمن الصلاحيات الموكلة إليه كالححد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة. وبالتحديد، فإن مجيء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قد جلب معه بشكل خاص تحديات وفرصاً جديدة لمحاربة الفساد.

السمة المتخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطة مكافحة الفساد الرئيسية

بحلول ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، بلغ عدد الدول المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ١١٧ دولة. وبحسب نتائج التقييم الذاتي التي يتولاها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أشارت الغالبية العظمى للدول الأعضاء إلى حاجتها للمساعدة الفنية من أجل إعانتها على تطبيق الاتفاقية. لقد أضافت الاتفاقية تحدياتها الخاصة على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخاصة بالنسبة للزيادة في الطلب على الدعم بسبب تزايد الإقبال على موضوع مكافحة الفساد، وكذلك بالنسبة للآليات المختلفة التي أتت بها الاتفاقية، إضافة إلى الحاجة إلى إعادة تنظيم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق هذه المبادئ والمعايير الجديدة للأمم المتحدة. وقد تزامن هذا مع قيام الدول الأعضاء بالتوجه فعلاً إلى المكاتب القطرية للبرنامج طلباً للدعم الفني لتطبيق بنود الاتفاقية، مما جعل من مكافحة الفساد واحداً من أسرع مجالات الخدمة الخاصة بالحكم الديمقراطي نمواً.

تتمثل الاستراتيجية الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند تعاطيه العمل في مجال مكافحة الفساد في حرصه على أن يؤدي هذا العمل إلى خدمة الصلاحيات الممنوحة له فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، تبرز الصلات بين الفساد والتنمية بوضوح حيث ان سمة البرنامج المتخصصة هي محاربة الفساد من أجل تعزيز فعالية التنمية. بناء عليه، يقوم البرنامج بدعم الشركاء الوطنيين من خلال تقديم الخدمات الاستشارية حول السياسات والبرامج الخاصة بمكافحة الفساد؛ وتنسيق مبادرات مكافحة الفساد على الصعيد الوطني؛ وتعزيز دور الرقابة للإعلام والمجتمع المدني؛ وتطوير منتجات معرفية في مجال مكافحة الفساد؛ ودعم أدوات تشخيص/قياس مكافحة الفساد المملوكة وطنياً (nationally owned).

تستند أنشطة مكافحة الفساد الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مبادئ فعالية التنمية، وبالتحديد الملكية الوطنية (مثلاً: أدوات تقييم الحكم المملوكة وطنياً)، وتنمية القدرات (مثلاً: تدريب الشركاء الوطنيين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، والإدارة الفعالة للمساعدات (مثلاً: التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، والتعاون فيما بين دول الجنوب (مثلاً: مجتمع الممارسين في مجال مكافحة الفساد).

من خلال ربط الفساد بالتنمية، يتفادى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسييس أجندة مكافحة الفساد. ويتعزز هذا الأمر نتيجة الحياد السياسي الذي يتمتع به البرنامج، وعلاقته الحوارية مع الشركاء الوطنيين من خلال الأطر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من قبيل أوراق استراتيجية الحد من الفقر (PRSPs)، والتقييمات القطرية المشتركة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (CCAs/UNDAFs)، وفرق العمل المواضيعية (TWGs) التي تركز الملكية الوطنية لبرامج مكافحة الفساد.

استحدثت المراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدوات معرفية وممارسات

تتمثل السمة المتخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاربة الفساد من أجل تعزيز فعالية التنمية.

”يضر الفساد بالفقراء على نحو غير متكافئ من خلال تحويل مسار الأموال المرصودة للتنمية، وتقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، وتغذية اللامساواة والظلم، وتقليل الإقبال على الاستثمار والمعونة الأجنبيين“.

كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة.

فضلى بينها «الترتيبات المؤسسية لمحاربة الفساد - دراسة مقارنة»، من إصدار مركز بانكوك الإقليمي عام ٢٠٠٥. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك قيام برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (POGAR) بتنفيذ مشروع إقليمي كبير لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دول المنطقة ضمن مبادرة الإدارة الرشيدة للتنمية في الدول العربية (GfD). ويدعم مركز براتسلافا الإقليمي شبكة الممارسين في مجال مكافحة الفساد (ACPN) في دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة بغية تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في المنطقة. وكذلك الحال، يعمل المكتب دون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص ببربادوس ودول شرق البحر الكاريبي (OECS) على إنشاء شبكة الكاريبي لدعم النظراء في مجال مكافحة الفساد.

وتشمل بعض الأمثلة الحديثة على البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بمكافحة الفساد، دعم تعميم مفهوم مكافحة الفساد في البرامج التدريبية للخدمة المدنية في بنغلادش، وإدماج استراتيجية مكافحة الفساد التي تؤيد عدم التسامح إطلاقاً مع الفساد في وثيقة الهدف الإنمائي التاسع للألفية في منغوليا، وتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد في سيراليون، ودعم تقييم الحكم ومكافحة الفساد في زامبيا، وتقديم المساعدة الفنية من أجل تنمية القدرة المؤسسية والبشرية للجنة مكافحة الفساد في بوتان.

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد: بعض النقاط المهمة

- خلال فترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦، كان هناك ١١٣ برنامجاً فاعلاً لمكافحة الفساد في ١٥ دولة.
- تتمثل الاستراتيجية الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند تعاطيه العمل في مجال مكافحة الفساد في حرصه على أن يؤدي هذا العمل إلى خدمة الصلاحيات الممنوحة له فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة.
- تستند أنشطة مكافحة الفساد الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مبادئ فعالية التنمية، وبالتحديد الملكية الوطنية، وتنمية القدرات، والإدارة الفعالة للمساعدات، والتعاون فيما بين دول الجنوب.
- يهدف ”البرنامج المواضيعي العالمي الخاص بمكافحة الفساد من أجل فعالية التنمية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١“ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة قدرة الدولة/المؤسسات على المشاركة بصورة أكثر فاعلية في الحد من الفساد.